العولمة الاقتصادية وتأثيرها على السيادة الوطنية

د. قصوري رفيقة جامعة خنشلة
أ. بوسته جمال جامعة باتنة
باحث دكتوراه جامعة باتنة

ملخص:

لقد كان للمؤسسات الاقتصادية الدولية الفضل في إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.ولعل أهم هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية .مستخدمة في ذلك الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتنفيذ مخططاتها.وقد عملت هذه المؤسسة الدولية على تحقيق العولمة الاقتصادية و تم الاعتراف لها بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة التي تسري على جميع الدول الأعضاء وأصبحت كأن لها سلطة عليا فوق حكومات تلك الدول.

غير أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يعد السيادة الوطنية حجرة عثرة أمام تقدم القانون التجاري الدولي.الذي يرى بضرورة وجود أعمال تشريعية تعمل على تنظيم التجارة الدولية.وأنه ينبغي على الدول التحول من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر للسيادة الذي فيهمن المرونة ما يكفي لاستيعاب عمليات التحول القانوني في إطار المجتمع الدولي.وقد تجاوز البعض هذا الحد إلى القول بأن فكرة السيادة في طريقها إلى الزوال تحت تأثير المتغيرات الجديدة لتحل محلها فكرة المصلحة العالمية والعودة إلى وجوب إخضاع مصلحة الدولة للمصلحة العامة للمجتمع الدولي.

Abstract

The main contribution between, International organizations who played animportant role toestablished the new world economy system .is the world trade organization (WTO), using multinational companies, as a means to full fill their plans.

This international organizations worked on globalization of economy and it is recognized that it has power to impose decision on state on members and even it has power over the governments' sovereignty.

Whereas the new world economy system considers the country's national sovereignty as anobstacle for developing international trading law which emphasize the necessity of making legislation that organize world trade .countries should also accept modern concept of supremacy which very flexible and helpful in legal transformation in term of international community. Many countries go further that the idea of sovereignty is eliminatingunder the impact of new changes and it is replaced by world advantage and the country's advantage should be adapted to the benefit of the world community .

مقدمة :

شهدت الساحة الدولية أعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من الاتفاقيات والتي تولد عنها ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي كان لها الفضل في إقامة النظام الاقتصادي

www.manaraa.com

العالمي الجديد.هذه المؤسسات تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية ،مستخدمة في ذلك الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتنفيذ مخططاتها.وقد عملت هذه المؤسسات الدولية على تحقيق العولمة الاقتصادية و تم الاعتراف لها بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة التي تسري على جميع الدول الأعضاء وأصبح لهذه المؤسسات كأن لها سلطة عليا فوق حكومات تلك الدول.

وإذا كانت العولمة هو اكتساب الشيء طابع العالمية وتوسيع دائرته وجعل نطاقه عالميا أي عالم بلا حدود ولا يقتصر هذا الأمر على جانب معين كالجانب السياسي والاقتصادي مثلا وإنما لشمولها جوانب الحياة كافة[1] .فإن العولمة الاقتصادية هي حوصلة النظم الجديدة للإنتاج المتكامل والتي تهيمن عليه الشركات متعددة الجنسيات التي تجر قطار العولمة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وانتقال عوامل الإنتاج والرأسمال عبر الحدود بدون أية قيود للوصول إلى جميع أسواق العالم.غير أن الحاجز الذي قد يقف أمامها هو السيادة الوطنية التي تستخدمها الدول وخاصة النامية منها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.والذي تجد فيها ملاذها للتنصل من الالتزامات الدولية.وتعرف السيادة الوطنية[2] بأنها "حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه.ولكن في إطار ما تفرضه قواعد القانون الدولي العام العرفية و الاتفاقية".كما تعرف ايضا[3] على أنها "الشخصية المستقلة التي تتمتع بها الدولة ضمن إطار العلاقات الدولية أي عدم خضوعها في علاقاتها مع الدول لأية دولة أخرى ".وللسيادة مظهران[4] مظهر داخلي وهو حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية وفي فرض سيطرتها على ما يوجد داخل إقليمها.ومظهر خارجيا هو استقلال الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية بدون أن تخضع لأية سلطة عليا.

مما سبق يمكن القول بأن السيادة هي حرية الدولة في التصرف في شؤونها وفي فرض سلطاتها على جميع ما يوجد على إقليمها دون أن تخضع لأي سلطة عليا في علاقاتها الخارجية.فالدولة حرة في تسيير أمورها في الداخل والخارج إلى الحد الذي لا توجد فيه معاهدة تقيد حريتها.

---

[1]- طلعت جياد لجي الحديدي ، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية ، دار الحامد الأردن ، دون سنة نشر مرجع سابق ،ص17.

[2]–نقلا عن وسام نعمت ابراهيم السعدي ،مرجع سابق، ص 319.

[3]–مشار اليه عند طلعت جياد لجي الحديدي ، مرجع سابق ، ص 87.

[4]–طلعت جياد لجي الحديدي ،مرجع سابق ،ص89.

www.manaraa.com

وإذا كان مبدأ السيادة الوطنية مبدأ قديم قدم فكرة الدولة ذاتها فإنه رغم كل الانتقادات التي تعرض لها هذا المبدأ إلا أنه لا يزال من المبادئ الأساسية المسلم بها في القانون الدولي المعاصر[1] .فالدول ذات السيادة لم ولن تقبل قيام سلطة تشريعية عليا تباشر اختصاص التشريع الدولي.وإن التمسك الدولي بهذا المبدأ من شأنه أن يتم تغليب المصالح الوطنية الضيقة على حساب المصلحة الدولية العليا.لأن هذه الدول دائما تجد في السيادة الوطنية ملاذها الأخير الذي يبرر تصرفاتها ويكفل حرية حركتها ويستعدي رفض أي قيد خارجي يمسها.

إن حجة الدول النامية بالتمسك بمبدأ السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية لم يدم طويلا.فمع ميلاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي لا يعترف بالحدود السياسية بل يعترف فقط بالربح والخسارة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال.أصبح لزاما على الدول النامية إما الاندماج في هذا النظام أو البقاء بمعزل عنه بحجة الاحتفاظ بسيادتها الوطنية. لذا فإن تخلي هذه الدول عن بعض سيادتها الاقتصادية للدخول في اتفاقيات تكون ضرورية ومن ورائها تحقيق مكاسب اقتصادية هامة أفضل من الانعزال وتحمل آثاره.

والإشكالية التي نحن بصدد معالجتها هي :

- **إلى أي مدى تمكنت العولمة الاقتصادية التأثير على السيادة الوطنية وهل استطاعت تغير هذا المفهوم ؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا الخطة التالية:

مـقدمة

المطلب الأول : آليات العولمة الاقتصادية

الفرع الأول : المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الثاني : الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثاني : تأثير العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية

الفرع الأول : تأثير المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة الوطنية

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على مبدأ السيادة الوطنية

الخاتمة

المطلب الأول : آليات العولمة الاقتصادية

حدث في النصف الثاني من القرن العشرون وبالتحديد في مطلع التسعينات تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة شهدها العالم وهو سقوط الاتحاد السوفياتي ومن ورائه سقوط

---

[1]–وسام نعمت ابراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 322.

www.manaraa.com

النظام الاشتراكي والذي بدوره أدى إلى إحداث تغيرات وظهور مفاهيم جديدة،وكان تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أهم أحداث القرن العشرين على الإطلاق والتي تولد عنها ظهور مفاهيم جديدة[1] على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية،والتي تتمثل في نشؤ نظام اقتصادي عالمي جديد والقائم على حرية التجارة والاستثمار والتخصص في عمليات الإنتاج المختلفة،وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتزايد ضغوط الدول الصناعية المتقدمة على دول الجنوب للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد،الذي تقوده منظمة التجارة العالمية وذلك فرض مجموعة من القواعد الاقتصادية العالمية الموحدة من خلال اتفاقياتها و تفرض على الدول الراغبة في العضوية أن تلتزم بها، بمعنى أن على هذه الدول التنازل عن جزء من سيادتها في مجال الحياة الاقتصادية لصالح الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد[2] ،وللعولمة الاقتصادية عدة آليات وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات ،غير أننا نتناول في هذا البحث الآليات الأكثر تأثيرا على السيادة الوطنية وهما المنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسيات .

الفرع الأول : المنظمة العالمية للتجارة

تعد المنظمة العالمية لتجارة احد الآليات الأساسية للعولمة الاقتصادية وجوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد،فهي منظمة أريد لها أن تكون منتدى عالمي للتعاون والحوار والتفاوض بشأن الموضوعات المتصلة بالتجارة الدولية،وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى تعريف هذه المنظمة ثم التطرق إلى المبادئ التي تقوم عليها منظمة العالمية للتجارة لأن هذه المبادئ هي التي مكنت المنظمة من تحقيق العولمة الاقتصادية لذلك سنتناولها بشيء من التفصيل.

أولا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة العالمية، ومهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلامة واليسر والحرية بين الدول الأعضاء،وإذا كانت المنظمة العالمية للتجارة قد جاءت نتيجة تحول[3] شامل لاتفاقية الجات،بعد مفاوضات مستمرة دامت خمسون سنة[4] إلى أن توجت بدورة مراكش التي أسستها،فهي تعرف على أنها "منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية

[1]-هيفاء عبد العزيز ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، دار الحامد الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010،ص 453.

[2]- وسام نعمت ابراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 336.

[3]-خالد زغلول حلمي ،الجات والطريق الى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، مجلة الحقوق الكويتية ، العدد الثاني ، السنة 1996، ص 131.

[4]-إبراهيم أحمد خليفة ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2008، ص 12.

www.manaraa.com

[1]مستقلة تعمل على تحرير التجارة الدولية بين أعضائها.كما تسعى إلى رسم وتوجيه النشاط الاقتصادي العالمي ".

ويقع مقر المنظمة العالمية للتجارة في جنيف بسويسرا ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة.وتضم المنظمة في عضويتها حاليا عدد كبير من بلدان العالم بلغ 160 عضوا وتشكل تجارتها 90% من تجارة العالم[2]، وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء مما يوفر فرص متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن أحجامهم.وأصبحت المنظمة بمثابة الإطار المؤسسي للنظام العالمي الجديد.الذي ينشط ليس في التجارة فقط وإنما في المال والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية .كما تمارس المنظمة صلاحية أقوى في تسوية المنازعات.وتعمل منظمة التجارة العالمية على تنفيذ وإدارة اتفاقيات الجات وجميع نتائج جولة أورجواي وتوفير برنامج المفاوضات تجارية متعددة الأطراف و مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.بالإضافة إلى التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق تماسك أكثر قوة في مجال السياسة الاقتصادية العالمية.كما تعمل المنظمة على تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية.وإلغاء المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية كان لها الفضل الأكبر[3] في إرساء العولمة في مجال التجارة [4]والمبادلات الاقتصادية عبر الحدود.وقد لعبت دورا أساسيا في تحقيق هذه الظاهرة ورسم معالمها بل والسهر على وضعها موضع التنفيذ .

ثانيا : مبادئ منظمة التجارة العالمية

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على أن يلتزم أعضائها باحترام مبادئها، وتعمل من خلال هذه المبادئ على تحقيق الأهداف التي رسمتها، لتحرير التجارة الدولية من كل القيود التي قد تتعرض لها أو تحد من توسعها.ومن خلال تطبيق هذه المبادئ يمكنها تحقيق العولمة الاقتصادية ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمة هي:

---

[1]-ان الشخصية القانونية الدولية التي تتمتع بها المنظمة العالمية للتجارة حسب راي محكمة العدل الدولية هي شخصية موضوعية يحتج بها امام الدول الاعضاء بالمنظمة او غير الاعضاء بها .أي انها ذات حجية مطلقة تجاه الجميع . راجع في ذلك عبد الله علي عبو .المنظمات الدولية –الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة دار قنديل . عمان الاردن .الطبعة الاولى 2011 . ص(58-60) .

[2]-محمد صفوت قابل .منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية . الدار الجامعية الاسكندرية . 2008. ص 96.

[3]-محمد ابراهيم موسى . انعكاسات العولمة على عقود التجارة الدولية .دار الجامعة الجديدة . الاسكندرية .2007 . ص 99 .

[4] -John h. Jackson, The jurisprudence of GATT and the WTO ,Cambridge , university Press 2008,P17.

www.manaraa.com

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

إن شرط الدولة الأولى بالرعاية المدرج في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.يهدف إلى تحقيق المساواة في المعاملة بين جميع أعضاء المنظمة دون تميز وبغض النظر إلى مستوى التنمية الاقتصادية الخاص بكل دولة.ويعتبر مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية أساسي ومشترك[1] بين الدول الأعضاء.فمقتضى هذا الشرط أن" تتفق الدول أو الأطراف المتعاقدة في المعاهدة على أن تتمتع أي دولة عضو بالمنظمة بنفس الشروط والامتيازات التي يمكن أن تمنحها إحدى الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما ".

2- مبدأ المعاملة الوطنية : يأتي هذا المبدأ ليكمل شرط الدولة الأولى بالرعاية* وذلك من أجل تحقيق المساواة في المعاملة.فيعامل المستثمر الأجنبي بشكل متساوي مع المستثمر المحلي.كما تعامل المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها نفس المعاملة.فالتميز مرفوض[2] في المعاملات التجارية الدولية والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند إلى مدى ما تتمتع به مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية.فالمنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة تلقى ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة.

3- مبدأ الشفافية :إن هذا المبدأ يقضي بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع[3]، وتتفق الدول الأعضاء على تشجيع وتعزيز هذه الشفافية في نضمها وتقر بأن تنفيذ الشفافية المحلية لابد أن يكون على أساس طوعي وأن يأخذ في الاعتبار النظم القانونية والسياسية لكل عضو من الأعضاء[4]

4- مبدأ خفض وإلغاء القيود الجمركية : إن هذا المبدأ يقضي بضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف.تقوم على أساس التبادلية أي أن يقابل كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غيرها في دولة ما تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد[5] التي تتحصل عليها

[1]-مصطفى سلامة ، منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية مصر ، الطبعة الثانية ، 2008، ص 10.
*نصت على هذا المبدأ المادة الثالثة من اتفاقية الجات والمادة الثالثة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.
[2]-جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ،جابر فهمي عمران ، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية،2013،ص 49.
[3]-بوجلال صلاح الدين ، حماية حقوق الانسان في ظل عولمة الاقتصاد ، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 2011 - 2012 ، ص 26 .
[4]-إبراهيم أحمد خليفة ، منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 23.
[5]-سمير محمد عبد العزيز ،سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الاسكندرية ، 2001، ص 17.

www.manaraa.com

كل دولة.ويستثنى من هذا حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية إلى الحد الذي يصل بها إلى القدرة على المنافسة الدولية[1].

5- مبدأ حظر القيود الكمية على الواردات والصادرات : جاءت المادة 11 من اتفاقية المنظمة لتفرض حظرا عاما ومطلقا على الالتجاء للقيود بالنسبة لكل من الواردات والصادرات.غير أن ثمة مبررات قد تدفع الدول لفرض هذه القيود وهي ذات طبيعة اقتصادية.وتتركز في مجال الواردات كحماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة.وفي مجال الصادرات يفسح المجال لتطبيق القيود الكمية لسبب اقتصادي وذلك لمواجهة النقص في السلعة المصدرة.

غير انه ما يمكننا ملاحظته على هذا المبادئ أنها مكنت الدول المتقدمة بالحصول على أغلب الامتيازات دون مفاوضات وذلك بالنظر لما تملكه هذه الدول من إمكانيات في مختلف المجالات .ذلك لأن أعضاء المنظمة ليس بنفس المستوى في الأوضاع الاقتصادية.لذا فمن غير العدل أن نطبق نفس الشروط على العلاقات التي تربط بين دول متقدمة متطورة في جميع المجالات مع دول أخرى متخلفة ضعيفة مثل الدول النامية.ونقول بأننا حققنا المساواة لأن هذا سيؤدي حتما إلى تضييع مصالح الدول النامية والأضرار بها بالمقابل زيادة الاستفادة من هذه الامتيازات والتفضيلات لصالح الدول المتقدمة وهذه هي حقيقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الثاني : الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات[2]قوة هائلة في الاقتصاد العالمي و المحرك الرئيسي لظاهرة العولمة الاقتصادية والقاطرة التي تجرها[3] لتجتاز الحدود الوطنية بكل سهولة نحو الأقاليم المختلفة نظرا لما تملكه من قوة اقتصادية هائلة.لذلك سنتناول في هذا الفرع تعريف هذه الشركات وبيان مكانتها في الاقتصاد العالمي.

أولا - تعريف الشركات متعددة الجنسيات: هناك تعار يف مختلفة إلا أن أهم هذه التعريفات [4] هو أنها " ذلك المشروع الضخم الذي يضم شركات وليدة تتمتع كل واحد منها باستقلال قانوني عن الأخرى إلا أنها ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية تتجسد بهيمنة وسيطرة

---

[1]-وسام نعمت ابراهيم السعدي ,مرجع سابق , ص 38.

[2]-إن مصطلح الشركات متعددة الجنسيات ذكر لأول مرة في مجلة بزنسويك(Buisnesweek) سنة 1963, زينب محمد عبد السلام, الشركات متعددة الجنسيات ومعايير سيادة الدول , المركز القانوني للإصدارات القانونية , القاهرة , الطبعة الأولى , 2014, ص 55.

[3]-كمال ديب ,عولمة الوعي البيئي ,دار الخلدونية ,الجزائر,2015 ,ص34.

[4]-رفيقة قصوري, النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية , أطروحة دكتوراه , كلية الحقوق جامعة باتنة, السنة الجامعية 2010-2011, ص 24.

www.manaraa.com

الشركة الأم على نشاطاتها والرقابة عليها أثناء قيامها بالاستثمار في مناطق جغرافية متعددة وذلك في إطار إستراتيجية عالمية موحدة ".

ثانيا :هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تشكل اليوم القوى المحركة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد [1]، حيث تتميز بخصائص متعددة أهمها توفرها على الإمكانيات الضخمة ماديا وتكنولوجيا والتنوع الشديد في المنتجات والأنشطة وذلك لتعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تحققه نشاطات أخرى،كما تعتمد على مركزية الإدارة وامتداد فروعها خارج الدولة الأم ووجود إستراتجية موحدة،وهي بذلك تمثل ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية،ومرد ذلك إلى قدرتها الهائلة على استغلال الفوارق بين الدول التي تتمتع بهبة الموارد الطبيعية وتواجدها في اغلب المناطق الجغرافية من العالم وبذلك تمكنت من إحكام سيطرتها المباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

وتشير الإحصائيات الرسمية [2]بأن الشركات متعددة الجنسيات تنمو بعدل 100% سنويا وهو ما يمثل أكثر من نمو التجارة العالمية بنسبة 40%،وتسيطر على 90٪من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم،إن هذه الأرقام تدعو إلى التأمل لمعرفة مستقبل التجارة العالمية في خضم السيطرة الكبيرة التي تمارسها هذه الشركات المتعددة الجنسيات،وبفضل هذه الشركات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في جميع أنجاء العالم حيث أنها ما نسبته 80% من هذه الشركات متعددة الجنسيات[3].

المطلب الثاني : تأثير العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية

إن العولمة لم تأت من العدم بل هناك عدة مؤسسات وقوى تعمل على بلورتها[4] ومن هذه المؤسسات،صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة ،فضلا عن الشركات متعددة الجنسيات و الحلف الأطلسي وشبكة الانترنت،غير أننا نتناول في هذا البحث أهم الآليات التي ساهمت في بلورة ظاهرة العولمة الاقتصادية ألا المنظمة العالمية للتجارة و الشركات متعددة الجنسيات .

[1]–ماجدة شلبي، التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة، دار النهضة العربية القاهرة، 2013، ص 34

[2]–نقلا عن أحمد سي علي ، النظام القانوني للشركات عبر الوطنية ، المعاصرة والقانون الدولي العام ، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر ، 2009 ، ص 49 .

[3]–نقلا عن زينب محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 14.

[4]–طلعت جياد ،مرجع سابق ،ص173.

www.manaraa.com

الفرع الأول : مظاهر تأثير المنظمة العالمية للتجارة على السيادة الوطنية

لقد تعهدت الدول الموقعة على ميثاق إنشاء لمنظمة العالمية لتجارة أن تكون لها سلطة تشريع حقيقة وأصبح باستطاعتها أن تصدر قرارات ملزمة[1] لأعضائها بإرادتها المنفردة,حتى يمكن اعتبار هذه القرارات مصدرا تشريعيا من مصادر القانون الدولي العام ,وهو ما تم فعلا من خلال اتفاقيات المنظمة التي تفرض[2] على الدول الراغبة في العضوية أن تلتزم بها,بمعنى أن على هذه الدول التنازل عن جزء من سيادتها في مجال الحياة الاقتصادية لصالح الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

وقد كان لمنظمة التجارة العالمية دورا كبيرا في تطور مبدأ السيادة وذلك بتغير مفهومه التقليدي المطلق إلى المفهوم الحديث النسبي ,ولتوضيح ذلك التطور وتأثيره الهام الذي مس عدة نواحي سواء تشريعية أو اقتصادية أو قانونية والذي حاولت الدول الكبرى استغلاله لتحقيق بعض مصالحها الاقتصادية الخاصة بها على حساب الدول النامية نقوم باستعراض مظاهر تأثير منظمة التجارة العالمية على مبدأ السيادة الوطنية من عدة نواحي سواء تشريعية أو اقتصادية أو قانونية.

أولا: اثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول في المجال التشريعي

من المعلوم أن من أهم مظاهر ممارسة الدول لسيادتها هو سن القواعد القانونية داخل إقليمها, غير أن منظمة التجارة العالمية تلزم الدول الراغبة في الانضمام إليها بأن تجعل تشريعاتها الداخلية متفقة مع أحكام هذه الاتفاقيات كلها حتى يتم قبولها كعضو في المنظمة . وفي حالة تعارض أي قاعدة قانونية داخلية مع أحكام وقواعد اتفاقيات المنظمة فيتم تغليب أحكام الاتفاقيات . وقد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك فقد تصبح الدولة مسولة مسؤولية دولية[3] أمام باقي الدول الأعضاء في حالة مخالفتها لهذه الأحكام الواردة بالاتفاقيات ولا يمكن التحجج بتشريعاتها وقوانينها الداخلية بحجة أن هذا يدخل في إطار سيادتها الوطنية .

ثانيا : تأثير المنظمة على حرية الدولة في استغلال مواردها الاقتصادية

إذا كان من حق الدولة استغلال مواردها الاقتصادية بكل حرية وهذا يعد من مظاهر السيادة غير أنه إذا أصبحت هذه الدولة عضو في منظمة التجارة العالمية فإنها ملزمة

---

[1]-حسام زهران,تطور مبدأ السيادة في ظل منظمة التجارة العالمية أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين شمس القاهرة 2012,ص 413 .

[2]-وسام نعمت ابراهيم السعدي , مرجع سابق , ص 336.

[3]-حسام زهران ,مرجع سابق ,ص 416.

www.manaraa.com

باستغلال مواردها الاقتصادية على ضوء التزاماتها أمام الدول الأعضاء بالمنظمة [1].بمعنى أن أي دولة أصبحت عضو في المنظمة فإنها لا يمكن التصرف في مجال علاقتها التجارية أو أن ترسم سياستها الاقتصادية وفقا لإرادتها المطلقة طالما أن هذا التصرف لا يتفق مع أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

ويعد اتفاق الاستثمار المتصلة بالتجارة من أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الذي يهدف إلى تعزيز التحرير الواسع والتدريجي للتجارة العالمية.وهذا من خلال حظر مجموعة من الإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب باستضافة هذه الاستثمارات على إقليمها.ومن بين هذه الشروط التي تضمنها اتفاق (TRIMS) هو عدم الاشتراط [2] على المستثمر الأجنبي استخدام نسبة معينة من المكون المحلي في المنتج النهائي.أو إقامة توازن بين صادراته ووارداته أو أن تشترط عليه بتصدير نسبة أو قيمة أو كمية معينة من المنتجات النهائية إلى الخارج من أجل جذب العملة الأجنبية إليها .

إن هذه الإجراءات والتدابير التي تضمنها هذا الاتفاق يعد تدخلا بل حرمانا للدول المضيفة للاستثمار من مسائل وإجراءات تدخل في نطاق اختصاصها الوطني كونها مرتبطة بسيادتها [3]. فمثلا حرية المستثمر الأجنبي في استيراد المواد الأولية من دولة أخرى غير الدولة التي يستثمر فيها رغم توفرها على هذه المواد يعد مساومة من المستثمر الأجنبي لهذه الدولة على هذه المواد الأولية من أجل تخفيض قيمتها إلى الحد الذي يرضيه.

ثالثا : تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الحرية التعاقدية للدول

إذا كانت الدولة حرة في التعاقد مع من ترغب من الدول في علاقتها الخارجية وتعاملاتها الدولية وهذا يعد من مظاهر السيادة الوطنية .إلا انه بمجرد الانضمام إلى المنظم العالمية للتجارة فان الدولة الراغبة في الانضمام عليها السعي للتفاوض مع بقية الأعضاء في المنظمة وعقد اتفاقيات تجارية حتى ترضي بقية الدول لتأييدها في الانضمام.ولن تكون حرة في اختيار الدول التي تتعامل معها.

رابعا : تأثير المنظمة العالمية للتجارة بإلغاء التعريفة الجمركية .

إن إلغاء التعريفة الجمركية سوف يؤدي إلى انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي كانت تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من إيراداتها.وفي حالة رفع الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية فان المنتجين المحليين سيكونون أمام

---

[1]-حسام زهران .مرجع سابق .ص 417

[2]-سيد طه بدوي. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .دار النهضة العربية القاهرة 2004

[3]-رفيقة قصوري . مرجع سابق . ص 180.

www.manaraa.com

إحدى الخيارين أما العمل بكفاءة لمواجهة المنافسة [1] أو إغلاق مصانعهم في حالة عدم القدرة على المنافسة.وبذلك لن يكون من حق دولتهم مساعدتهم من خلال فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية .بمعنى أن هذه الدول لن تكون حرة في اتخاذ القرارات التي تخدم وتحمي مصالح أفرادها ,لان تطبيق شرط المعاملة الوطنية يترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضليه للمنتجات الوطنية .

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على السيادة الوطنية

لقد قامت الشركات وتطورت فأصبحت قاطرة النظام الرأسمالي لإيصاله إلى مداه وتحكمت بالاقتصادي العالمي وأصبحت هناك علاقة قوية بين الشركات متعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي العالمي الجديد . فالشركات هي نتاج هذا النظام وفي نفس الوقت فان الشركات تساهم في إيجاده [2].

وتعد الشركات متعددة الجنسيات هي أقوى الآليات في قيادة الاقتصاد الدولي لتحقيق العولمة الاقتصادية.وقد فاقت أهميتها المجال الاقتصادي لتعداده إلى المجال السياسي والثقافي وهذا نظرا للإمكانيات التي تملكها هذه الشركات والقائمة على تدويل الاقتصاد العالمي وعولمته وتحديد اتجاهاته بهدف احتواء اقتصاديات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي .

أولا : تأثير الشركات في حال نقل التكنولوجيا

إذا كانت الدولة المضيفة للاستثمار ترغب من ورائه في الحصول على التكنولوجيا.فإن الشركات متعددة الجنسيات صاحبة المشروع هي التي تحدد بمفردها نصوص وشروط العقود المبرمة في مجال نقل التكنولوجيا للدول المضيفة وخاصة النامية منها,بحيث لا تستطيع هذه الدول سوى الإذعان بقبولها دون أية مفاوضات إذا أرادت هي إبرام العقد وبذلك تستطيع الشركات فرض سيطرتها وشروطها على هذه الدولة و تكون بذلك قلصت من حرية الدولة في اتخاذ قراراتها [3]،بالإضافة إلى أن الصناعات التي تفضل هذه الشركات نقلها صناعات ملوثة [4] ،دون أن تكون باستطاعة الدولة المضيفة للاستثمار رفضها.

[1] عادل المهدي . عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية للنشر . مصر الطبعة الثانية . 2004, ص302.

[2] – محمد بجاوي . بجاوي محمد . من أجل نظام اقتصادي دولي جديد . تعريب جمال مرسي . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر . 1981,ص46.

[3] – سيد طه بدوي . دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية .دار النهضة العربية ,القاهرة 2005, .ص62.

[4] سامي سلامة نعمان . الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية . دار الفكر الجامعي الاسكندرية . الطبعة الأولى . 2008,ص101.

www.manaraa.com

ثانيا :تأثير الشركات في تغير مفهوم بلد المنشأ

في السابق كان الشخص عندما يشتري بضاعة يتفحص هل مكتوب عليها اسم الدولة مثلا صنع في ألمانيا لأن بلد الصنع يعني الكثير من الموصفات السلع التي يريد شرائها.لكن في ظل العولمة اختلف الأمر وتحولت العبارة مثلا صنع من طرف شركة SAMSUNG.وهكذا يتضح أن كثيرا من رموز السيادة الوطنية بدأ في الزوال التدريجي [1] وبروز الشركات وازدهارها .فالشركات فرضت على الدول النامية نفوذها ليس من خلال الحرب وإنما من خلال سيطرتها على حركة موازين القوة الاقتصادية ومتطلبات السوق وأضحت السلع المصنعة لا تعكس أصالة البلد الذي أنتجت فيه وإنما تعكس استقلالية الشركات أكثر فأكثر عن الدول الموجودة فيها.

ثالثا : تأثير الشركات على الجانب الأمن الاجتماعي والسياسي

امتد نشاط الشركات لانتزاع رموز السيادة الوطنية للدول ليشمل الأمن الداخلي والأمن الاجتماعي والسياسي .فبالنسبة للأمن الداخلي فإن الشركات متعددة الجنسيات بدأت تعتمد على نظم امن خاصة تملكها هي أو تستأجرها من شركات متخصصة .أما بالنسبة للأمن الاجتماعي والسياسي فنزعات العمل التي تحدث بين العمال والشركات لا تتدخل الحكومات لتسويتها وإنما يقتصر دورها في تقريب وجهات النظر [2] بين الأطراف المتنازعة .وذلك بتوسطها بين نقابات العمال وإدارة الشركة حيث تنظر إلى الأمر على أساس أنه أمر تعاقدي يدخل ضمن عقود العمل الجماعي.

رابعا : تأثير الشركات على الجانب القضائي والمالي

تشترط الشركات القائمة بعملية الاستثمار انه في حالة حدوث نزاع بينها وبين الدولة المضيفة لها فيما يخص قضايا الاستثمار أن يتم عرض النزاع أمام التحكيم التجاري الدولي. لذا تجدهم حريصين على أن يتم إدراج شرط التحكيم مع الدولة المضيفة ولو على حساب عدم إتمام العقد.وذلك لعدم ثقة المستثمر الأجنبي بنزاهة وعدالة محاكم الدولة المضيفة لاستثماره .وبذلك يمكن القولان هذه الشركات استطاعت التخلي عن القضاء الوطني لصالح التحكيم التجاري الدولي وهذا يعد بمثابة حد للسيادة الوطنية .أما في الجانب المالي فإن هذه الشركات أصبحت بإمكانها أن تصدر بطاقات ائتمان لا تقع تحت إشراف حكومة البلد كما إنها بطاقات ذات استخدام عالمي .أي بإمكان مالكها استخدامها في جميع الدول التي تكون

[1]-طلعت جياد الجي الحديدي .مرجع سابق .ص198.
[2]-طلعت جياد الجي الحديدي .مرجع سابق .ص199.

www.manaraa.com

لشركة فرع فيها ،وبهذا زال حق من أهم حقوق الدولة السيادية في مجال الانفراد بإصدار العملة الوطنية وبهذا يمكن القول أنه بدأ دور الدولة يتقلص وحلول الشركات محلها .

الخاتمة

مع ميلاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ظهور منظمة التجارة العالمية التي تمكنت من التأثيرا على مبدأ السيادة الوطنية ،وذلك من خلال إلزام الدول الأعضاء بتعديل تشريعاتها الداخلية وجعلها متسقة ومتطابقة مع أحكام اتفاقياتها،والقبول الكلي الإلزامي دون الاختياري لجميع أحكام اتفاقيات المنظمة وبدون تحفظ وهو ما يعتبر تحد للسيادة الوطنية ،خاصة وان هذه الدول كانت تتبع المبدأ الذي كان يسود العلاقات الدولية بان الدولة لا تلتزم إلا بما توافق وتوقع عليه.

وفي واقع الأمر لقد تخلى القانون الدولي المعاصر عن مفهوم السيادة المطلقة وأخذ بمفهوم السيادة النسبية،الذي تأثر إلى حد كبير بالتطورات الاقتصادية العالمية وما قيام أغلب الدول بتغير تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية العالمية إلا دليل على ذلك،وإذاكانت الدول الاقتصادية الكبرى تعمل على توافق تشريعاتها الاقتصادية مع أحكام المؤسسات الاقتصادية العالمية،فما الذي يحرج الدول النامية في هذا الشأن أم أنها مازالت متمسكة بالنظرة القديمة على أن التنازل عن هذا الأمر يعد بمثابة استعمار اقتصادي.

وإذا كانالقانون الدولي يقر للدولة في ظل سيادتها وفي إطار التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بكل دولة [1] أن تصدق على اتفاقية أو معاهدة مع إبدائها بعض التحفظات على بعض بنود هذه الاتفاقية وهي غير ملزمة بالبنود التي تحفظت عليها لكن هذا الأمر لم يعد مقبول في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي ألزمت الدول الأعضاء بمبدأ جديد وهو القبول الكلي الإلزامي دون الاختياري لجميع أحكام الاتفاقيات وبدون تحفظ،وبذلك تكون المنظمة قد حددت سلطة الدول في التحفظ على الأحكام غير الملائمة لها، بحيث أصبحت الدول مضطرة إلى إفراغ السيادة من مفهومها التقليدي المتشبع بامتيازات السلطة المطلقة ومن بعض الحقوق السيادية استجابة لمصالحها الجديدة في ظل متطلبات الصالح العام للاقتصاد الوطني،وهو ما أعطى مفهوم السيادة مضمونا جديدا قائما على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية إلى جانب المصالح الوطنية.

إن العولمة الاقتصادية حقيقة وواقع فعلي قائم في الحاضر وأنها تتجه في ازدياد في المستقبل تقوده وترسم خطوطه المنظمة العالمية للتجارة وتقوم بتنفيذه الشركات متعددة الجنسيات ،ولعلى أهم وسيلة للدفاع على مصالح الدول النامية لتحدي العولمة الاقتصادية يكمن في مدى توفر الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية لتجاوز هذه الضغوطات.

[1]-حسام محمد زهران،مرجع سابق، ص 450 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com